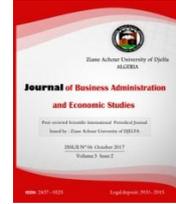




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) Analysis the Economy of Algeria using the Social Accounting Matrix (SAM)

حمادي صديق، ¹hamaidi seddik، S.hamaidi@univ-djelfa.dz

العقاب محمد، ²* Elaguab Mohammed، Mh.elaguab@univ-djelfa.dz

¹ طالب دكتوراه، مخبر (MQEMADD)، جامعة الجلفة (الجزائر)

² أستاذ محاضر أ، مخبر (MQEMADD)، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/06/07

تاريخ القبول: 2021/05/29

تاريخ الإرسال: 2021/03/01

الكلمات المفتاحية

ملخص

يهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحليل الاقتصاد الجزائري ومعرفة أهم القطاعات التي يتركز عليها، وبالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام 2012 تبين لنا أن أغلب إيرادات الدولة اعتمدت على الجباية البترولية المقطعة من قطاع المحروقات والتي بلغت قيمتها 1030.73 مليار دج، كما كان لهذا القطاع الحصة الأكبر في تكوين القيمة المضافة بقيمة 5536.38 مليار دج وذلك لضخامة الإنتاج في هذا القطاع والذي بلغت قيمته 6377.61 مليار دج، وهو ما صاحبه ارتفاع في صادراته والتي بلغت قيمتها 5527.73 مليار دج، كما امتلك استهلاكاً وسيطاً كبيراً بعد قطاع البناء والأشغال بقيمة 841.23 مليار دج. وعند قيامنا بإحداث صدمة في الإنفاق العام من خلال تخفيضه بمقدار 20%، لاحظنا انخفاض قيمة الدخل الوطني من 23790.91 مليار دج إلى 22772.63 مليار دج، وارتفاع قيمة الادخار الوطني من 4285.77 مليار دج إلى 4724.71 مليار دج.

تصنيف JEL: E16 ؛ E21 ؛ E23

Abstract

This study aims to analyze the main important sectors of Algeria's economy using the Social Accounting Matrix (SAM) of 2012. We found that the petroleum taxation was estimated to DZD 1030.73 Billion making it the first source of the government revenues. Furthermore, hydrocarbon sector generated the most important added value; it was estimated to DZD5536.38, and produced DZD 6377.61 Billion leading to increase the exports which reached DZD 5527.73 Billion. The intermediate consumption of hydrocarbon sector, DZD 841.23Billion, is classified the second after that of the building and the public works sector. However, the shocks analysis by reducing the public expenditure by 20% led to decrease the GDP from DZD 23790.91 Billion to 22772.63 Billion, and increase the national saving from DZD4285.77 Billion to DZD 4724.71 Billion.

Keywords

Economy of Algeria; Social Accounting Matrix (SAM); Rationalize Spending

JEL Classification Codes : E16 ; E21 ; E23

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: Mh.elaguab@univ-djelfa.dz

إ.مقدمة:

لقد ساهمت العلاقات الاقتصادية الدولية في تطوير الاقتصاد العالمي بشكل فعال والذي أصبح له هيكل خاص به وآليات وفعاليات تحكم سلوك ومعاملات الأطراف المتقابلة في أسواقه، كما يحفل بالعديد من التنظيمات والسياسات التي يستعان بها في حل معضلاته على المستويين النقدي والمالي، ولقد تنامي الاهتمام بواقع الاقتصاد المشار إليه ومشكلاته على الصعيد العلمي والعملية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعد أن اجتاحت العلاقات الاقتصادية الدولية أزمة عارمة في أوائل السبعينات في أعقاب فترة من الرواج الاقتصادي المؤقت وغير المسبوق الذي شهدته العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

لذا وجب التخطيط السليم لسيرورة أي اقتصاد وطني، والذي يتطلب حجم هام وكبير من المعلومات الاقتصادية وتحضير علمي لإطار محاسبي قادر على الاستجابة للتغيرات الكبيرة والصغيرة التي تطرأ على أي اقتصاد، ومن أجل صدق وصحة هذه الاستجابة يجب الاعتماد على معلومات صحيحة ومتناسقة وتعبر عن حقيقة الاقتصاد المعني بالدراسة وتربط مختلف قرارات أعوانه، وهذا ما جعل خبراء الاقتصاد والمحاسبين يقومون بإعداد مخطط هيكلي يضم جميع المعلومات الإحصائية في صورتها الخام الخاصة بالمجتمع الاقتصادي وتمس جميع أبعاده الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومع التجربة ومرور الزمن تبين أن هذه المعلومات الخام تعطي فقط نظرة سطحية وشاملة عن السياسات الاقتصادية، فألحت الحاجة والرغبة في ابتكار أداة تحليلية عملية أكثر، فنشأت الكثير من الأدوات ومن أبرزها وأكثرها شيوعاً مصفوفة الحسابات الاجتماعية (م.ح. إ) (SAM)، فبالإضافة إلى أنها تمثل قاعدة ضخمة تجمع جميع المعلومات الإحصائية تساعد هذه المصفوفة على تحليل دقيق لجميع القطاعات الاقتصادية.

الإشكالية الرئيسية

من خلال ما سبق سوف نعمل على استخدام (SAM) لتحليل الاقتصاد الجزائري مع تقييم أثر ترشيد الإنفاق على الدخل والادخار الوطنيين، لذا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM) على تحليل الاقتصاد الجزائري وتحديد اثر ترشيد الإنفاق على الدخل والادخار؟

الأسئلة الفرعية

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى تحليل الاقتصاد الجزائري وبصورة صحيحة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمصفوفة الحسابات الاجتماعية؟ وكيف يمكننا استخدامها في التحليل؟

- بناءً على مصفوفة (SAM) لعام 2012، ما هو اثر ترشيد الإنفاق على الدخل والادخار الوطنيين؟

فرضيات الدراسة

وعلى ضوء ما تم طرحه من أسئلة حول موضوع البحث يمكننا تحديد مجموعة من الفرضيات وهي:

- تمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية بشكل رئيسي التدفق الحلقى للمعلومات الإحصائية الناتجة عن المبادلات والعلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتمد استخدامها على مدى وفرة وصحة المعلومات الإحصائية؛

- يؤدي ترشيد الإنفاق إلى زيادة الدخل والادخار الوطنيين.

منهج الدراسة

بغرض الإجابة على أسئلة الموضوع نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتضمن في البداية عرض الجانب النظري لتوضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية المستخدمة ضمن مصفوفة (SAM)، كما أن هذا المنهج يساعدنا في الجانب التطبيقي لوصف وتحليل الاقتصاد الجزائري مع إبراز اثر ترشيد الإنفاق على الدخل والادخار.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

في البداية سنتطرق لترشيد الإنفاق من حيث المفهوم والخصائص والأهداف، ثم نعمل على عرض أهم الدراسات السابقة لموضوع بحثنا هذا، حيث نذكر أهم الدراسات السابقة موضحين في ذلك الفرق بينها وبين دراستنا هذه.

1- ترشيد الإنفاق

أ- مفهومه

إن أول من تطرق إلى تحديد مضمون كلمة ترشيد وأسس نظامها وقواعدها هو المشرع الحكيم، فقد جاء في سورة الفرقان قوله تعالى "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" (الفرقان آية 67) أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أهلهم فيقصرون في حقهم فلا يكفونهم، بل عدلا خيارا، وخير الأمور أوسطها، لا هذا ولا هذا، وتفسير هذه الآية هو لابن كثير.

وعن طريق هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء بنت أبي بكر قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "انفق هكذا وهكذا وهكذا، ولا توعي فيوعي الله عليك، ولا توكي فيوكي الله عليك" (رواه الشيخان في الصحيحين)، أي لا تحبسوا الأموال في أوعية البخل، ولا تشدوا عليه الوكاء وهو ما يشد به رأس القرية.

ولقد تعددت مفاهيم وتعريف ترشيد الإنفاق العام نذكر منها:

- "حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف ويتضمن ضبط الإنفاق وإحكام الرقابة عليها، والتقليل من التبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير ضرورية، وزيادة الكفاية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة". (حماد أبو دوح، 2006، صفحة 108)

- ويعبر عن "الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف". (عبد المنعم عفر و فريد مصطفى، 1999، صفحة 72)

- محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة والاستثمار فيها، واستخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار وتحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها كل من الدولة والقطاع الخاص، وتباعد الأنظمة التي تساعد صناعات القرار في تحقيق الفعالية والكفاءة في استغلال الموارد النادرة كنظام تحليل التكلفة والعائد كأداة لدراسة جدوى المشاريع العامة.

(Pearce, Atkinson, & Mourato, 2006, p. 17)

ومما سبق فإن ترشيد الإنفاق العام هو الالتزام بفعالية تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، من خلال ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، بل إلى انعدامه ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة والتي نحتاجها والاستثمار فيها.

ب - خصائص نجاح ترشيد الإنفاق العام

لترشيد الإنفاق العام مجموعة من الخصائص أهمها:

- حسن التصرف في الأموال تجنباً للإسراف والتبذير:

ويقصد به حسن التصرف في الإنفاق العام، بمعنى أن لا يتم تخفيض الإنفاق العام بما لا يتفاوت على المجتمع لبعض المنافع أو يزداد بطريقة تبتد معها الموارد، بحيث يجب على الدولة إتباع إستراتيجية مدروسة أثناء صرف الأموال من أجل استخدامها بما يفيد المجتمع أي التأكد من أن النفقة قد صرفت في الوجه المخصصة لها دون أي إسراف. (عبد المجيد دراز و واخرون، 2009، صفحة 312)

- أن يكون المال عام:

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة، وهذا النفع العام يرتبط بتحقيق المنفعة الخاصة للأفراد لأن كل أفراد المجتمع يستفيدون من هذه المنفعة بصفة خاصة عن طريق تحقيق شروط الرفاهية من خلق الثروة والتعليم. فمضمون ترشيد الإنفاق العام قد اتسع ليشمل الإنفاق المخصص لمصالح الأفراد الخاصة إلى جانب الأغراض الاقتصادية والاجتماعية. (مصطفى حسين، 1999، صفحة 12)

- تحقيق التوازن:

يعني أثناء اختيار النفقة الرشيدة وتقديم حلول أفضل يجب التوازن ما بين النفقات والإيرادات، أي أن يكون هناك عادل بين جانب الإيرادات والنفقات لتجنب التأثير سلباً على الاقتصاد القومي وتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على اتساع الحاجات العامة للمجتمع، ويعكس هذا التوازن سياسات الدولة المختلفة من حيث تحديد أولويات الإنفاق، واختيار البرامج والمشاريع التي تحقق الأهداف العامة كما يجب هذا التوازن الحكومة الوقوع في الخطأ، حيث أنه تستطيع الزيادة في المال لكن ليس بوضعية تؤدي إلى الإخلال بالمال العام، أي أن يكون هناك حجم أمثل للنفقات العامة لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة، وكل هذا يقلل من احتمال الإسراف ودخول ميزانية الدولة في العجز المالي إلى جانب المحافظة على الموارد المالية. (عمارة، 2001، صفحة 114)

ت - متطلبات نجاح ترشيد الإنفاق العام

يمكننا إجمال متطلبات نجاح ترشيد الإنفاق العام في النقاط التالية:

- تحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل للبرامج الحكومية المسطرة بصورة مستمرة ودقيقة من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال (المهائتي، 2010، صفحة 95)، وترتب هذه الأهداف حسب أهمية البرنامج أو المشروع المراد تنفيذه وقدرته على تلبية حاجات الأفراد الأكثر إلحاحاً في ظل ندرة الموارد المتاحة، ويتوقف ترتيب هذه الأهداف على مجموعة من المبادئ الأساسية (غني، 2004، صفحة 94):

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها؛
- سرعة حل مشكلة أو إنجاز مشروع معين؛
- ضمان حل مشكلة أو إنجاز مشروع من خلال التجربة والخبرة؛
- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة.

- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام من خلال تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج الموكلة لها (بن صالح الرويتع، 2002، صفحة 76)، ويقيم هذا الأداء عن طريق الفعالية الاجتماعية والاقتصادية وفعالية تسيير المرافق العامة ونوعية الخدمات المقدمة. (Damarey, 2006, p. 425)
- مراعاة العدالة في توزيع المنافع الناتجة عن الإنفاق العام، وتوجيهها نحو مناطق وطبقات المجتمع الفقيرة والتي هي في حاجة ماسة إلى خدمات الدولة ومعونتها لأجل النهوض بها ومسايرتها النهضة والتقدم في المناطق الأخرى. (شاكور عصفور، 2008، صفحة 301)
- توفر نظام رقابة ومحاسبة فعال على كل عمليات الإنفاق ومجالاته وتطبيقه على الصعيد العملي لا من الناحية القانونية فقط وضمانه لتنفيذ كل ما هو مخطط له من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها أهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابياً. (الكواري، 1981، صفحة 04)
- حصر و تحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- استغلال مختلف الوسائل والأساليب التحليلية لاختيار أفضل البرامج المخطط لها، وتخصيص الموارد وفقاً لهيكل هذه البرامج ووضع إطار تنفيذي ملزم و دقيق لضمان كفاءة تنفيذ البرامج المختارة ولضمان عملية ترشيد الإنفاق لا بد من توافر متطلبات ودعائم تمكن من نجاح هذه العملية وتتمامها على الوجه الصحيح، ومن أهم هذه المتطلبات نذكر منها (شباط، 2010، صفحة 181):
- توفر بيئة مالية ملائمة من خلال إتباع قواعد ومبادئ الحكم الراشد الذي يساهم في نشر الوعي والشفافية والعدل وإحكام الرقابة والاستغلال الأمثل لموارد الدولة، ومحاربة أشكال الفساد وهدر المال العام؛
- وجود حكومة قوية ذات سيادة وإرادة سياسية قوية من أجل محاربة الصراعات القائمة بين الفئات والأحزاب المتعارضة وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة لتنفيذ عملية ترشيد الإنفاق؛
- توفر وامتلاك جهاز إداري يتمتع بالصرامة وحسن التصرف والقيام بوظائفه على أكمل وجه ومحاربه للغش والتزوير والتهرب الضريبي وغيرها من المفاصد يساعد ذلك كثيراً في عملية ترشيد الإنفاق و خاصة من خلال زيادة تحصيل الضرائب؛
- وجود مجتمع واعي يلتزم بالقانون ويساهم في بناء الدولة من خلال تجربته ومعرفته ومحافظة على المرافق العامة وتجنبه أساليب الفساد والتخريب؛
- فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار كونه يساهم في إنجاز العديد من المشروعات المحتركة من طرف الدولة بجودة أعلى وتكلفة أقل، لذا فإن التدخل الحكومي قد يكون مناسباً في المرافق التي تحتكر مصدراً واحداً للتوريد، أو التي تحقق وفورات الحجم الكبير، ولكن وفق معايير وضوابط تحد من تدخل الدولة في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، هذا يعني أن على الحكومة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها لتحقيق وظائفها الأساسية. (بن عبد الله الشقاوي، أكتوبر 2002، صفحة 48)

ث - أهداف ترشيد النفقات العمومية

- تتمثل أهداف ترشيد النفقات العمومية فيما يلي (صادق رابعة، 2010، صفحة 48):
- زيادة كمية ونوعية المخرجات من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية عند الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة؛
 - محاولة التحكم في ظاهرة التضخم والقضاء على الديون الداخلية والخارجية، وتقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات والتي تتجم عنها خفض عجز الموازنة، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية؛
 - مراجعة هيكله المصروفات، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة؛
 - دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها؛
 - محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛
 - المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة؛
 - تجنب مخاطر المديونية وآثارها، خصوصا وأن الكثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي؛
 - المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها؛
 - الاحتياط من كافة الأوضاع المالية الصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

2- الدراسات السابقة

دراسة (Zerkak & Achouche, 2016) مقال بعنوان: "Une Matrice De Comptabilité Sociale De L'économie Algérienne Pour l'année 2013 : Méthode Et Résultats"، يوثق هذا المقال بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في الجزائر (SAM) لعام 2013 مع إيلاء اهتمام خاص لمنهجية بناء المصفوفة الفرعية للتحويل بين المؤسسات، و مكن هذا العمل من تقديم منهجية لبناء (SAM) للاقتصاد الجزائري في عام 2013، حيث توفر هذه المنهجية بعض المرونة فيما يتعلق بالمستوى المرغوب من التفصيل من أجل فهم آليات التوزيع وعدم تجانس الآثار التوزيعية للصدمات والسياسات الاقتصادية.

دراسة (Fofana, Diallo, Sarr, & Diouf, 2004) مقال بعنوان: "La Matrice De Comptabilité Sociale De L'économie Sénégalaise En 2011"، اهتم الباحثون في هذه الدراسة بتحليل الاقتصاد السنغالي عن طريق مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2011، وقد توصلوا إلى عدة نتائج من أهمها أن الاقتصاد السنغالي هو اقتصاد كثيف العمالة حيث يمثل هذا العامل 59% من القيمة المضافة، كما بلغ الناتج المحلي بسعر السوق 6845 مليار فرنك، وحقق عجز تجاري بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (لباني، 2009) أطروحة دكتوراه بعنوان: "انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري"، وخلال هذه الدراسة تناولت دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM)، وتوصلت من خلالها بأن قطاع المحروقات يعتبر أهم قطاع تعتمد عليه الدولة لتحصيل الإيرادات وتمويل النفقات.

وتتميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة بأنها تهتم بتحليل الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM) لعام 2012، مع محاولة معرفة اثر ترشيد الإنفاق على الدخل والادخار الوطنيين.

III. الطريقة والإجراءات:

سنستعين في دراستنا هذه بمصفوفة الحسابات الاجتماعية (Social Accounting Matrix, SAM) كأداة لتحليل الاقتصاد الجزائري، مع إبراز اثر ترشيد الإنفاق على كل من الدخل والادخار. ويعود الفضل في استخدام هذه المصفوفة إلى (R.Ston, 1962) عندما استخدمها في مشروعه حول نموذج كمبرج للنمو، حيث اعتمدا على البيانات البريطانية لعام 1960، وقد تبع ذلك العديد من التطبيقات حول الاقتصاد الإيراني (Pyatt, 1970)، واقتصاد سيريلانكا وبتسوانا (Pyatt, 1994). (الكواز، 2006، صفحة 02)

1- تعريف مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM)

لها العديد من التعريفات من بينها:

أ- عبارة عن جدول شامل يصف (بالنسبة للسنة المرجعية) تدفقات المصروفات والإيرادات لحسابات نظام الحسابات الوطنية في نموذج مصفوفة إدخال مزدوج، وبالتالي فإنه يسمح بتطوير العلاقات المتبادلة وتدفقات الدخل الدائرية بين عوامل الإنتاج وفروع النشاط والوحدات المؤسسية الداخلية التي تتدخل في النظام الاقتصادي وبقية العالم. (Zidi, 2013, p. 117)

ب- نظام مصفوفة الحسابات الاجتماعية هو نظام بيانات متسق وكامل يلتقط الترابط الموجود في نظام اجتماعي اقتصادي يصور كل من المدخلات والمخرجات والحسابات القومية.

ت- تمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية تمثيلاً خاصاً للحسابات الاقتصادية الكلية والمتوسطة في النظام الاجتماعي والاقتصادي، والذي يتضمن المعاملات والتحويلات بين جميع الوكلاء الاقتصاديين في نظام مشترك مع أنظمة المحاسبة الاقتصادية الأخرى، فإنه يسجل المعاملات التي تحدث خلال فترة المحاسبة، وعادة ما تكون سنة واحدة. (Pyatt & Round, 1985, p. 17)

ث- هي نظام بيانات، بما في ذلك البيانات الاجتماعية والاقتصادية لكل اقتصاد، حيث تأتي مصادر هذه البيانات من جداول المدخلات والمخرجات، وإحصاءات الدخل الوطني، وإحصاءات دخل الأسرة ونفقاتها، فهي تبين المزيد من التفاصيل حول جميع أنواع المعاملات داخل الاقتصاد. وتصنف المؤسسات المختلفة إلى خلفياتها الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من أنشطتها الاقتصادية أو الوظيفية، عكس جدول المدخلات والمخرجات فإنه يسجل المعاملات الاقتصادية وحدها بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية للمتعاملين. (Chowdhury & Kirkpatrick, 1994, p. 58)

2- خصائص مصفوفة الحسابات الاجتماعية

أ- أداة للتحليل الاقتصادي الشامل وإطاراً هاماً لجمع وتنظيم البيانات الاقتصادية والاجتماعية؛

ب- إن مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي جدول بقاء مزدوج يقدم معلومات عن الاقتصاد من خلال أعمدته وأسطره التي تتضمن قيماً عددية تشير إلى الصفقات التي تحدث بين الحسابات خلال فترة من الزمن. (حسن الصرن، 2015، صفحة 139)

ت- هي نظام محاسبي تمكن من توسيع الهيكل الضيق للحسابات الوطنية في إطار مصفوفة، من خلال إبرازه في إطار واحد لتدفق الإنتاج لمختلف الأنشطة، ومستحقات عوامل الإنتاج وتدفقات الدخل و مصاريف الأعوان الاقتصادية وفق منهجية خاصة.

ث- تقدم بيانات للنمذجة الاقتصادية (نماذج خطية متعددة القطاعات، من توازن عام محسوب) وعرض صورة كاملة وفورية للاقتصاد المعني. (Boulangier, Dudu, Ferrari, & Causape, 2017, p. 04)

ج- توفر معلومات حول التفاعلات بين: أنشطة الإنتاج (القطاعات الإنتاجية للاقتصاد) والسلع المستخدمة (السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج)؛ عوامل الإنتاج (رأس المال والعمالة)؛ المؤسسات (الأسر والشركات والحكومة)؛ حسابات رأس المال (الجانب المالي للاقتصاد الكلي)؛ وبقية العالم (الواردات والصادرات والتدفقات المالية الأخرى).

ح- هي مصفوفة مربعة تتضمن صفاً وعموداً لكل من الحسابات المتضمنة بهذه المصفوفة، مع ضرورة مساواة مجموع الصف بمجموع العمود.

خ- تمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية بشكل رئيسي التدفق الحلقي ضمن مبادلات الاقتصاد على شكل مصفوفة، كل صف منها يظهر التدفق لقطاع ما في الاقتصاد بينما تظهر الأعمدة المقابلة لها الإنفاقات.

3- هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية

يمكن النظر إلى مصفوفة الحسابات الاجتماعية على أنها مصفوفة مربعة توضح العلاقات التشابكية ما بين مختلف الأنشطة والسلع، والمتغيرات والمؤسسات وبقية أنحاء العالم، و توضح الصفوف جانب العرض، في حين توضح الأعمدة جانب الطلب ويجب أن يتساوى مجموع الأعمدة مع مجموع الصفوف، كما تمثل الصفوف "دخول" مختلف الحسابات في حين تمثل الأعمدة "إنفاق" هذه الحسابات، أي أن كل خلية من المصفوفة تمثل المدفوعات من حسابات العمود إلى حسابات الصف، مما يجعل مجموع كل صف مساوياً لمجموع كل عمود، وهو ما يحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات لكل نشاط اقتصادي، كما أن هذه الحسابات تختلف عن الحسابات القومية التقليدية من حيث أنها لا تقتصر على بيانات توليد الدخل واستخداماته بل تشمل أيضاً توزيع الدخل بين قطاعات الاقتصاد (القطاع العائلي، الشركات، الحكومة)، ويعتمد تركيب النموذج على متغيرات الناتج المحلي، الإنفاق، التحويلات ما بين الحسابات المختلفة، التحويلات مع العالم الخارجي. ويعتمد تركيب المصفوفة على بيانات (الكواز، 2006، صفحة 03):

أ- قيم إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق وعوامل الإنتاج؛

ب- قيم الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من جداول المدخلات - المخرجات؛

ت- التحويلات ما بين الحسابات المختلفة، والتحويلات من وإلى العالم الخارجي.

وتستمد المصفوفة مختلف بياناتها من جدول الموارد والاستخدامات و جدول المدخلات والمخرجات، وإحصائيات التجارة الخارجية. وتشمل هذه المصفوفة ستة حسابات رئيسية وهي: عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال)، السلع والخدمات، الوحدات أو الأعوان الاقتصادية (الأسر العاملة، الأسر الرأسمالية، الشركات أو المؤسسات، الدولة)، فروع الإنتاج (الزراعة والصناعة والخدمات التجارية وغير التجارية) وحساب رأس المال، ببقية العالم، ويجب أن يمثل كل صنف من أصناف الحسابات السابقة ضمناً أو صراحة في كل مصفوفة تود استخلاص أكبر قدر من الصفقات داخل الاقتصاد.

وبالرغم من أن لهذه المصفوفة هيكلًا متعارف عليه، إلا أنه يمكن التفصيل أو التقليل (ضغط) في هذا الهيكل حسب احتياج الباحث الاقتصادي، حيث يمكن إضافة أو حذف حسابات أو قطاعات اقتصادية. والجدول الموضح في الملحق يعطي صورة عامة لهيكل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. (Round, 2003, p. 178)

4- تفصيل هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية

أ- حساب الإنتاج: يتكون حساب الإنتاج من استخدامات السلع الوسيطة وعوامل الإنتاج في العمود والمبيعات السلعية للسوق المحلي والخارجي في الصف، حيث يمثل حساب السلع متجر كبير يقوم بشراء السلع من الأنشطة الإنتاجية المحلية والأجنبية (الإنتاج المحلي + الواردات + قيمة الضرائب غير المباشرة الصافية على المنتجات) على طول العمود وبيعها للقطاعات الاستهلاكية على عرض الصف ويمثل هذا الحساب هيكل الإنتاج الوطني للفروع المختلفة (إجمالي الناتج الوطني (GNP)).

ب- حساب عوامل الإنتاج: يشمل حساب عوامل الإنتاج عائدات مبيعات خدمات العوامل في الصف وتوزيع هذه الدخول على أصحاب العوامل (المؤسسات) في شكل أجور وأرباح في العمود، ويتتبع التدفقات المتعلقة به والتي عادة ما تكون العمالة ورأس المال، كما يأخذ حساب العوامل في الحسابان تفصيل مكافأة العامل التي يتلقاها الوكلاء ويعوض القطاع الإنتاجي العمالة ورأس المال الذي يتم تحويله إلى الأسر والشركات والدولة المالكة عوامل الإنتاج من خلال حساب العامل يمكن فهم حساب العامل كحساب انتقالي يسمح بتقسيم دخل العمالة وعامل رأس المال بين مختلف العوامل الاقتصادية. (Zerkak & Achouche, 2016, p. 121)

ت- المؤسسات (الحسابات الجارية): يقوم حساب المؤسسات بتجميع الحسابات الفرعية للأسر، الشركات والدولة، ويمكن تقسيم كل منها إلى عدة حسابات فرعية، تقوم هذه الحسابات بتوزيع القيمة المضافة واستخدامها وكذلك التحويلات بين المؤسسات، حيث يتلقى الحساب الفرعي للأسرة دخل العامل (العمالة ورأس المال) من الشركات والدولة وبقية العالم، في المقابل يدفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية، ويستحوذ على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويقوم بالتحويلات إلى الوحدات المؤسسية الأخرى، ويتم توفير الدخل المتبقي من قبل الأسرة من خلال حساب التراكم، كما يتلقى الحساب الفرعي للمؤسسات حصة من الأرباح الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية وتحويلات من الوحدات المؤسسية الأخرى المقيمة والأجنبية ويتم تحويل هذا الدخل جزئيًا - في شكل فوائد وأرباح وإيجارات وضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي الإلزامي - إلى مالكي الأصول المالية والمساهمين والدولة، يتم احتساب المتبقي، أي مدخرات الشركات، على حساب التراكم، لذلك نلاحظ هناك تدفقات متقاطعة بين المؤسسات وحساب توفير الاستثمار (I-S) يقيس تدفقات توفير الاستثمار حيث يجمع المدخرات عبر الصف من الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة لتمويل الاستثمار في الأعمدة، أما حساب الدولة والإدارات العمومية فإنه يتلقى تحويلات مداخل من مختلف الوحدات الاقتصادية الأخرى على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة ويتم إنفاقها على شكل تحويلات وإعانات للعائلات والمؤسسات وبقية العالم، والباقي يتم وضعه في حساب التراكم كادخار للحكومة. (Zerkak & Achouche, 2016, p. 122)

ث- حسابات رأس المال: تشمل مقبوضات حساب رأس المال كل من مدخرات الأسر، الشركات، الحكومات والفوائض الخارجية وتتمثل نفقاته في الإنفاق على الاستثمار.

ج- العلم الخارجي: وتشمل مقبوضات العالم الخارجي على المداخل الناتجة عن الواردات، والتحويلات الجارية وتشمل النفقات الصادرات، وتحويلات الوحدات الاقتصادية، ويمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج.

IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

نعمل الآن في هذا الفرع على تحليل الاقتصاد الجزائري باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

1- أهم التحويلات بين الوحدات الاقتصادية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يمثل الجدول رقم (01) أهم التحويلات التي تحدث بين الوحدات الاقتصادية والمتمثلة في العائلات والشركات والإدارات العمومية والعالم الخارجي، بحيث أن الأسطر تمثل دخول هذه الوحدات، والأعمدة تمثل إنفاق الوحدات.

جدول رقم (01): التحويلات بين الوحدات الاقتصادية الوحدة: مليون دج

العالم الخارجي	الإدارات العمومية	الشركات	العائلات	دخول / الإنفاق
	29572	4613017.6		العائلات
35756.2				الشركات
		2662077.5	645416.1	الإدارات العمومية
		31402.8		العالم الخارجي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

كتحليل للجدول أعلاه نرى أن العائلات الجزائرية تستقبل من الشركات والإدارات العمومية ما يقارب 4642589.6 مليون دج كتحويلات في شكل أجور وأرباح وفوائد ومنح وإعانات وتعويضات وتأمينات، في حين تقدم العائلات للإدارات العمومية ما يقارب 645416.1 مليون دج كتحويلات في شكل ضرائب مباشرة وتكاليف الكراء ومساهمات الضمان الاجتماعي وتأمينات وغيرها من التحويلات، في حين يتم تحويل ما يقارب 35756.2 مليون دج من العالم الخارجي إلى الشركات عن طريق حصص الأرباح على رؤوس الأموال والفوائد وغيرها، وتدفع الشركات حوالي 4613017.6 مليون دج للعائلات و 2662077.5 دج للإدارات العمومية و 31402.8 مليون دج للعالم الخارجي في شكل فوائد وضرائب وتكاليف كراء وتأمينات وغيرها، كما تستقبل الإدارات العمومية تحويلات من العائلات والشركات مقدرة بـ 3307493.6 مليون دج كفوائد ومساهمات الضمان الاجتماعي وضرائب مباشرة وغير مباشرة وغيرها، وتدفع الإدارات العمومية للعائلات ما يقارب 29572 مليون دج كتحويلات وإعانات وتأمينات وغيرها، في حين أن العالم الخارجي يحول له ما يقارب 31402.8 مليون دج من طرف الشركات كفوائد وتأمينات وتحويلات أخرى.

2- الدخل والادخار للوحدات الاقتصادية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

يبين لنا الجدول التالي دخل وادخار مختلف الوحدات الاقتصادية

جدول رقم (02): دخل وادخار الوحدات الاقتصادية الوحدة: مليون دج

الادخار	الدخل	الوحدات الاقتصادية
1905991.5	8822702.3	العائلات

3242240.1	10548738	الشركات
970756.9	4433268.6	الإدارات العمومية
-1833210.5	4419477	العالم الخارجي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

يتكون دخل العائلات الجزائرية من الكتلة الأجرية المقدمة من طرف القطاعين العام والخاص وأرباح عائدات رأس المال وفوائد القروض والمنح والإعانات وتعويضات الضمان الاجتماعي والتأمينات، وقد بلغ مجموع دخل العائلات 8822702.3 مليون دج وبلغ ادخارها 1905991.5 مليون دج، في حين بلغ دخل الشركات 10548738 مليون دج متمثلة في حصتها من مجموع عائدات رأس المال والتحويلات المقدمة لها من طرف الوحدات الاقتصادية الأخرى، وبلغ ادخارها من هذا الدخل 3242240.1 مليون دج، أما الإدارات العمومية فدخله (المتكون من حصتها من عائدات رأس المال والضرائب المختلفة على الدخل والإنتاج والرسوم الجمركية والقيم المضافة) بلغ 4433268.6 مليون دج وادخارها قدر بـ 970756.9 مليون دج، وبلغ دخل العالم الخارجي ما يقارب 4419477 مليون دج.

3- الضرائب على الإنتاج والرسم على القيمة المضافة

تعتبر الرسوم الجمركية والرسم على القيمة ضرائب غير مباشرة لذا تم دمجهم في مصفوفة الحسابات الاجتماعية مع الضرائب، وتظهر هذه الأخيرة من خلال تقاطع نفقات القطاعات الاقتصادية وإيرادات القطاع العمومي.

جدول رقم (03): الضرائب على الإنتاج والرسم على القيمة المضافة

القطاع الاقتصادي أو المنتجات	الضرائب على الإنتاج	الرسوم الجمركية	الرسم على القيمة
الزراعة والغابات وصيد الأسماك (AGR)	6898	25720	67044
الماء والطاقة (EAU)	5014	0	40408
المحروقات (HYD)	1030736	18782	8384
الخدمات والأشغال العمومية البترولية (STPP)	7189	0	0
المناجم والمحاجر (MEC)	718	2903	8450
الصناعات المعدنية (ISMME)	7044	16267	70938
مواد البناء (MATCON)	4672	423	391
البناء والأشغال العمومية (BTPH)	86191	0	0
المواد الكيميائية والبلاستيكية (CHIMIE)	3094	123938	84946
الصناعة الغذائية (IAA)	8846	95569	135003
المنسوجات والملابس والجوارب (TEXT)	1505	14463	17221
الجلود والأحذية (CUIR)	157	4113	3037
الخشب والورق والفلين (BOIS)	1761	29354	30415
الصناعات المختلفة (AUTIND)	751	6677	12268
النقل والاتصالات (TRANS)	42302	0	135873
هوامش التجارة (COMM)	61297	0	0

32776	0	13494	فنادق المقاهي والمطاعم (HOT)
72822	0	6134	خدمات المقدمة للشركات (SERENT)
19320	0	5475	الخدمات المقدمة للأسر (SERMEN)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين إيرادات الإدارات العمومية والمتمثلة في الضرائب على الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية لسنة 2012، والذي يظهر أن قطاع المحروقات (HYD) هو أهم قطاع تعتمد عليه الدولة بدرجة أولى في تحصيل الإيرادات بقيمة 1030736 مليون دج كضرائب مقتطعة منه لسنة 2012 وضخامة هذا المبلغ ترجع لإعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على الجباية البترولية، كما أعتمدت الدولة وبدرجة ثانية على باقي القطاعات في إقتطاع الضرائب بنسب متفاوتة ومن أهمها نجد قطاعات البناء والاشغال العمومية (BTPH) بقيمة 86191 مليون دج وقطاع التجارة (COMM) بقيمة 61297 مليون دج، أما فيما يخص الرسوم الجمركية فتفرض على القطاعات المستوردة لمختلف المنتجات وفي مقدمتها نجد قطاع المواد الكيميائية والبلاستيكية والمطاط (CHIMIE) بقيمة 123938 مليون دج وقطاع الصناعات الغذائية (IAA) بقيمة 95569 مليون دج، أما الرسم على القيمة المضافة فتفرض غالبا على القطاعات الاقتصادية والتي تصدرها قطاع النقل والإتصالات (TRANS) بقيمة 135873 مليون دج وقطاع الصناعات الغذائية (IAA) بقيمة 135003 مليون دج

4- الإنتاج، القيمة المضافة، والطلب على عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية

إن إستخدام عوامل الإنتاج من رأس المال والعمل من طرف القطاعات الاقتصادية تكون ما يسمى بالقيمة المضافة الأمر الذي يساهم في تكوين إنتاج هذه القطاعات، والقيمة المضافة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي مجموع الطلب على كل من رأس المال والعمل ونظر من خلال تقاطع حساب عوامل الإنتاج وحساب القطاعات الاقتصادية، والجدول رقم (04) يوضح لنا أهم القطاعات المساهمة في تكوين القيمة المضافة.

جدول رقم (04): الإنتاج، القيمة المضافة، والطلب على عوامل الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية الوحدة: مليون دج

الإنتاج	القيمة المضافة	الطلب على رأس المال	الطلب على العمل	القطاعات الاقتصادية
1775127	1421693	1282346	132450	الزراعة والغابات وصيد (AGR)
246325	122558	70583	46957	الماء والطاقة (EAU)
6377614	5536382	4362046	143600	المحروقات (HYD)
343979	80051	13076	59786	الخدمات البترولية (STPP)
45204	22750	13908	8124	المناجم والمحاجر (MEC)
313851	97395	42904	47447	الصناعات المعدنية (ISMME)
128648	75898	46418	24807	مواد البناء (MATCON)
2693607	1411160	768965	556003	البناء والاشغال (BTPH)
167423	59174	37262	18818	المواد الكيميائية (CHIMIE)
898319	266137	218540	38751	الصناعة الغذائية (IAA)

45411	14008	6190	6305	المنسوجات والملابس (TEXT)
6467	2665	1541	967	الجلود والأحذية (CUIR)
38584	18360	6555	10044	الخشب والورق والفلين (BOIS)
58753	49673	43760	5162	الصناعات المختلفة (AUTIND)
1793869	1194842	954073	198467	النقل والاتصالات (TRANS)
1977047	1649970	1442534	146138	هوامش التجارة (COMM)
194671	151238	100323	37422	فنادق المقاهي والمطاعم (HOT)
187090	154622	101034	47454	خدمات الشركات (SERENT)
186203	154480	108053	40951	الخدمات الأسر (SERMEN)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

إن أهم قطاع يساهم وينسبة كبيرة في تكوين القيمة المضافة هو قطاع المحروقات (HYD) بقيمة قدرها 5536382 مليون دج وذلك لضخامة الإنتاج في هذا القطاع والذي بلغت قيمته 6377614 مليون دج بإعتبار الجزائر من الدول البترولية، وتلاه كل من القطاعات: التجارة (COMM)، الزراعة والغابات وصيد الأسماك (AGR)، البناء والأشغال العمومية (BTPH)، النقل والاتصالات (TRANS) بقيمة 1649970، 1421693، 1411160، 1194842 مليون دج على التوالي، وما يمكن ملاحظته كلما إزدادت القيمة المضافة يزداد كل من الطلب على العمل ورأس المال وهذا ما تؤكد الزيادة فيهما في القطاعات السابقة الذكر لأنه إقتصاديا كلما زاد الإنتاج ساهم أكثر في تكوين القيمة المضافة والتي بدورها ترفع في الطلب على رأس المال والعمالة.

5- الاستهلاك النهائي للعائلات من منتجات القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم (05) يبين لنا الاستهلاك النهائي للعائلات من مختلف المنتجات للقطاعات الاقتصادية، والتي تعتبر مكون من مكونات الطلب على المنتجات في السوق المحلي.

جدول رقم (05): الاستهلاك النهائي للعائلات من منتجات القطاعات الاقتصادية الوحدة: مليون دج

| القطاعات الاقتصادية أو المنتجات للعائلات |
|--|--|--|--|
| 185284 | المنسوجات والملابس (TEXT) | 1368151 | الزراعة والغابات وصيد (AGR) |
| 44398 | الجلود والأحذية (CUIR) | 95650 | الماء والطاقة (EAU) |
| 49397 | الخشب والورق والفلين (BOIS) | 103292 | المحروقات (HYD) |
| 59796 | الصناعات المختلفة (AUTIND) | 0 | الأشغال البترولية (STPP) |
| 1497027 | النقل والاتصالات (TRANS) | 0 | المناجم والمحاجر (MEC) |
| 0 | هوامش التجارة (COMM) | 268662 | الصناعات المعدنية (ISMME) |
| 174373 | فنادق المقاهي والمطاعم (HOT) | 1811 | مواد البناء (MATCON) |
| 0 | خدمات الشركات (SERENT) | 53000 | البناء والأشغال العمومية (BTPH) |
| 150379 | الخدمات الأسر (SERMEN) | 124301 | المواد الكيميائية (CHIMIE) |

		1948387	الصناعة الغذائية (IAA)
--	--	---------	------------------------

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن الاستهلاك النهائي للعائلات يكون بنسب كبيرة في كل من قطاع الصناعات الغذائية (IAA) و قطاع النقل والاتصالات (TRANS) وقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك (AGR) بقيمة 1948387، 1497027، 1368151 مليون دج على التوالي، وهو مقبول منطقيا واقتصاديا لأن استهلاك العائلات يكون كبير جدا في القطاعات السابقة الذكر.

6- الاستهلاكات الوسيطة

إن الاستهلاكات الوسيطة تعتبر مصفوفة جزئية من مصفوفة الحسابات الاجتماعية وتقع في تقاطع حسابات القطاعات الاقتصادية ومنتجات هذه القطاعات.

جدول رقم (06): الاستهلاكات الوسيطة الوحدة: مليون دج

القطاعات الاقتصادية أو المنتجات	القطاعات الاقتصادية أو المنتجات	الاستهلاك الوسيطة للقطاعات	الاستهلاك الوسيطة للقطاعات
الزراعة والغابات وصيد (AGR)	المنسوجات والملابس (TEXT)	353434	31402
الماء والطاقة (EAU)	الجلود والأحذية (CUIR)	123772	3801
المحروقات (HYD)	الخشب والورق والفلين (BOIS)	841231.70	21224
الاشغال البترولية (STPP)	الصناعات المختلفة (AUTIND)	263928	9080
المناجم والمحاجر (MEC)	النقل والاتصالات (TRANS)	22454	599027
الصناعات المعدنية (ISMME)	هوامش التجارة (COMM)	216456	327077
مواد البناء (MATCON)	فنادق المقاهي والمطاعم (HOT)	52750	43433
البناء والاشغال	خدمات الشركات (SERENT)	1282447	32486
المواد الكيميائية (CHIMIE)	الخدمات الأسر (SERMEN)	108249	31723
الصناعة الغذائية (IAA)		633182	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

من خلال مخرجات الجدول أعلاه يعتبر كل من قطاع البناء والأشغال العمومية (BTPH) وقطاع المحروقات (HYD) وقطاع الصناعات الغذائية (IAA) وقطاع النقل والاتصالات (TRANS) وقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك (AGR) وقطاع التجارة (COMM) من أهم القطاعات التي تمتلك استهلاكات وسيطة كبيرة وبالأخص قطاع البناء والأشغال العمومية (BTPH) بقيمة 1282447 مليون دج، وهذا راجع للنشاط الإنتاجي الضخم لهذه القطاعات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

7- الميزان السلعي

يعتبر الميزان السلعي في مصفوفة الحسابات الاجتماعية أداة لتلبية حاجيات السوق المحلي من السلع المحلية والمستوردة ويتكون من عرض الإنتاج المحلي في السوق المحلي (الإنتاج + الصادرات) والعرض الكلي في السوق المحلي (الإنتاج + الواردات)، والجدول رقم(07) في الصفحة الموالية يلخص الميزان السلعي. حيث يظهر جليا من خلال الجدول رقم(07) أن ارتفاع قيمة الواردات في مختلف القطاعات مقارنة بالصادرات إلا في قطاع المحروقات فصادراته تفوق وارداته والتي بلغت 5527736 مليون دج، ويرجع إنخفاض الصادرات وارتفاع الواردات في جل القطاعات الى ضعف حجم الإنتاج المحلي كما ونوعا وعدم قدرته على منافسة المنتجات العالمية وعدم كفايته لتغطية الحاجيات المحلية، وهو ما يؤكد الحجم الكبير للعرض في السوق المحلي مقارنة مع ما تنتجه وتستورده مختلف القطاعات الاقتصادية

جدول رقم (07): الميزان السلعي الوحدة: مليون دج

العرض الكلي في السوق المحلي	الواردات	العرض من الإنتاج المحلي في السوق المحلي	الصادرات	الإنتاج	القطاعات الاقتصادية أو المنتجات
2152277	377150	1778847	3720	1775127	الزراعة والغابات وصيد (AGR)
246325	0	246325	0	246325	الماء والطاقة (EAU)
6553292	175678	11905350	5527736	6377614	المحروقات (HYD)
343979	0	343979	0	343979	الخدمات البترولية (STPP)
58855	13651	57185	11981	45204	المناجم والمحاجر (MEC)
2400370	2086519	320518	6667	313851	الصناعات المعدنية (ISMME)
184974	56326	130485	1837	128648	مواد البناء (MATCON)
2695961	2354	2693607	0	2693607	البناء والأشغال (BTPH)
726926	559503	306125	138702	167423	المواد الكيميائية (CHIMIE)
1372568	474249	919583	21264	898319	الصناعة الغذائية (IAA)
112164	66753	45442	31	45411	المنسوجات والملابس (TEXT)
22394	15927	8355	1888	6467	الجلود والأحذية (CUIR)
193367	154783	39860	1276	38584	الخشب والورق والفلين (BOIS)
88540	29787	58856	103	58753	الصناعات المختلفة (AUTIND)
1888244	94375	1895454	101585	1793869	النقل والاتصالات (TRANS)
1977047	0	1977047	0	1977047	هوامش التجارة (COMM)
224770	30099	204387	9716	194671	فنادق المقاهي والمطاعم (HOT)
662008	474918	340394	153304	187090	خدمات الشركات (SERENT)

186203	0	186203	0	186203	الخدمات الأسر (SERMEN)
--------	---	--------	---	--------	------------------------

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

8- تقييم أثر ترشيد الإنفاق على الدخل والإدخار الوطنيين

بعد قيامنا بتحليل الاقتصاد الجزائري باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية، سنحاول إستخدامها كذلك لمعرفة أثر ترشيد الإنفاق على كل من الدين العام والميزان التجاري، ومن المعلوم أن ترشيد الإنفاق غالبا يكون هدفه هو التخفيض في قيمة النفقات العامة، لذا سوف نركز على تأثير تخفيض النفقات العامة على الدخل والإدخار الوطنيين، وذلك من خلال إحداث صدمة في النفقات العامة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية، والتي تكون لها آثار مباشرة على قطاعات معينة وغير مباشرة على قطاعات أخرى، أي أن إحداث أي صدمة في متغير في المصفوفة يؤثر على جميع القطاعات بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن حسابات المصفوفة تقسم إلى حسابات داخلية وخارجية، فالحسابات الداخلية مثلا هي التي يكون فيها أي تغيير في الإنفاق يتبعه تغيير في الدخل، بينما الحسابات الخارجية تقرض بإستقلالية الإنفاق عن الدخل، ويفترض التطبيق المعياري أن كل من قطاع الحكومة ورأس المال والعالم الخارجي هي حسابات خارجية والتي تؤثر على الحسابات الداخلية المتمثلة في حساب الأنشطة وعوامل الإنتاج والسلع والخدمات.

وبالتالي فإننا سنقوم بإحداث صدمة في الإنفاق العام لمعرفة أثرها على الدخل والإدخار الوطنيين بشكل خاص، ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Multiplier } Z = (I - M)^{-1} E$$

حيث ان: I تمثل مصفوفة وحدة، M تعبر عن مصفوفة المعاملات وتم حسابها بقسمة كل خلية من المصفوفة على مجموع العمود وهي تشكل نسبة مساهمة كل خلية في الناتج الكلي، $(I - M)^{-1}$ ترمز لمعكوس طرح مصفوفة المعاملات من مصفوفة الوحدة و E هو مقدار الصدمة الحاصلة.

سوف نقوم بإحداث صدمة في الإنفاق العام وذلك بتخفيضه بنسبة 20%، ومن خلال مصفوفة الحسابات للاقتصاد الجزائري لسنة 2012، فإن قيمة الإنفاق قدرت ب: 3432939.7 مليون دج وبالتالي فإن قيمة الصدمة كالتالي:

$$3432939.7 - 0.2 \times 3432939.7 = 2746351.76$$

والنتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الوحدة: مليون دج		جدول رقم (08): نتائج إحداث الصدمة	
المتغيرات	قبل الصدمة	الصدمة	بعد الصدمة
الدخل الكلي	23790917.3	2746351.76	22772638.94
الإدخار الكلي	4285778		4724415.46

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية لسنة 2012.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أنه عند حدوث صدمة في الإنفاق العام من خلال تخفيضه بمقدار 0.2 من قيمته الكلية، فإن قيمة الدخل الوطني انخفضت من 23790917.3 مليون دج إلى 22772638.94 مليون دج، في حين ارتفعت قيمة الادخار الوطني من 4285778 مليون دج إلى 4724415.46 مليون دج، ويمكن تبرير ذلك أنه عندما ينخفض الإنفاق قد ينخفض معه الطلب على السلع والخدمات، وهذه النتيجة منطقية اقتصاديا لأن التغير في الإنفاق يتناسب طرديا مع التغير في الدخل حسب معادلة التوازن الكلي في الاقتصاد، أما بالنسبة للادخار فإن انخفاض الإنفاق يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الادخار.

V. الخلاصة:

إن اعتماد الجزائر وبنسبة كبيرة على صادراتها من النفط قد أثر كثيرا على الاقتصاد الوطني وذلك لاعتبار أن قطاع المحروقات هو المورد الأساسي للعملة الصعبة للبلاد، ومصدر أساسي في تمويل الخزينة ومختلف المشاريع الاقتصادية، وهذا ما أكدته الدراسة التحليلية السابقة للاقتصاد الجزائري، حيث تبين أن أغلب إيرادات الدولة اعتمدت على الجباية البترولية المقتطعة من قطاع المحروقات والتي بلغت قيمتها 1030736 مليون دج، كما كانت له حصة الأسد في تكوين القيمة المضافة بقيمة 5536382 مليون دج وذلك لضخامة الإنتاج في هذا القطاع والذي بلغت قيمته 6377614 مليون دج، وهو ماصحبه إرتفاع صادراته والتي بلغت قيمتها 5527736 مليون دج، كما إمتلك إستهلاكا وسيطيا كبيرا بعد قطاع البناء والأشغال بقيمة 841231.70 مليون دج.

وبالتالي فالإقتصاد الجزائري يعتبر إقتصادا نفطيا، يعتمد على مصدر وحيد في صادراته وهذا ما إنعكس على كل جوانب الإقتصاد الكلية، وأصبح مرهون بنسبة كبيرة على أسعار البترول، إلا أن هذه الأخيرة تميزت بكثرة تذبذبها، فإنخفاضها أجبر الجزائر على القيام بإصلاحات إقتصادية متنوعة ومحاولة تطوير التصدير خارج المحروقات، إلا أن هذه الإصلاحات إرتبطت وبشكل كبير بالتطورات الحاصلة في الأسعار، وبالرغم من البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر في بداية القرن الواحد والعشرين بسبب إرتفاع كبير في أسعار النفط وتطبيق برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي، فإن الجزائر لم تستغل هذه البحبوحة وتقوم بتطوير وتنويع صادراتها خارج المحروقات، وبقيت معتمدة على إقتصادها النفطي، وهذا ما أتضح لنا من خلال تحليل الإقتصاد الجزائري بالإعتماد على مصفوفة الحسابات الإجماعية لسنة 2012، والتي عكست حقيقة الأرصدة المحاسبية للإقتصاد الوطني.

كما أظهرت نتائج تقييم أثر ترشيد الإنفاق على الدخل والإدخار الوطنيين عند إحداث صدمة في الإنفاق العام من خلال تخفيضه بمقدار 0.2 من قيمته الكلية، فإن قيمة الدخل الوطني انخفضت من 23790917.3 مليون دج إلى 22772638.94 مليون دج، في حين ارتفعت قيمة الادخار الوطني من 4285778 مليون دج إلى 4724415.46 مليون دج، ويمكن تبرير ذلك أنه عندما ينخفض الإنفاق قد ينخفض معه الطلب على السلع والخدمات.

VI. الهوامش والإحالات:

- Boulanger, P., Dudu, H., Ferrari, E., & Causape, A. M. (2017). Matrice de comptabilité sociale désagrégée de l'économie sénégalaise en 2014. Technical Report , 01 - 19.
- Chowdhury, A., & Kirkpatrick, C. (1994). 'Development Policy and Planning: An Introduction to Models and Techniques. london: Routledge.
- Damarey, S. (2006). *Finance Publique*. Paris: gualino edition.
- Fofana, I., Diallo, M. Y., Sarr, O., & Diouf, A. (20014, 09 01). *AGRODEP Data Report No. 02 V. 2. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute* . Consulté le 02 23, 2021, sur La Matrice De Comptabilité Sociale De L'économie Sénégalaise En 2011: <https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/131485/>
- Pearce, D., Atkinson, G., & Mourato, S. (2006). *Cost-Benefit Analysis and the Environment*. OECD: Recent Developments.
- Pyatt, G., & Round, J. I. (1985). *Pyatt G., and J. I. Round , Social Accounting Matrices: A Basis for Planning*. Washington D C: The World Bank.
- Round, J. (2003). Constructing SAMs for Development Policy Analysis: Lessons Learned and Challenges Ahead. *Economic Systems Research* , 15 (02), 161 - 183.
- Zerkak, S., & Achouche, M. (2016). Une Matrice De Comptabilite Sociale De L'économie Algérienne Poul'année 2013 : Méthode Et Résultats. *Les cahiers du Cread* , 32 (117), 114-139.
- Zidi, F. (2013). *Politiques Economiques Et Disparites Regionales En Tunisie:Une Analyse En Equilibre General Micro Simule(Thèse de doctorat en sciences économiques)*. PARIS 3: Université Sorbonne Nouvelle.
- أحمد الكواز. (2006). مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض الإستخدامات. مجلة جسر التنمية (54)، 1 - 27.
- الكواري، خ. (1981). دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية. الكويت عالم المعرفة للذشر والتوزيع. جمال لعمارة. (2001). تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة. مجلة العلوم الإنسانية (1)، 101-119.
- حسين مصطفى حسين. (1999). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حميد عبد المجيد دراز، و وآخرون. (2009). مبادئ الاقتصاد العام. مصر: الدار الجامعية.
- خالد المهائبي. (2010). الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة. مجلة إدارة المال العام، التخصص والاستخدام ، 85 - 103.
- سعد بن صالح الرويتع. (2002). قياس الأداء في الوحدات الحكومية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والإدارة) (2)، 65 - 102.
- عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي. (اكتوبر 2002). نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية. الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ. المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط.
- عثمان محمد غنيم. (2004). التخطيط أسس ومبادئ عامة. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- غزوة حسن الصرن. (2015). دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الإقتصاد السوري باستخدام نماذج التوازن العام (أطروحة دكتوراه في إحصاء تطبيقي). سوريا: جامعة دمشق.
- محمد شاكر عصفور. (2008). أصول الموازنة العامة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمد صادق ربابعة. (2010). نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية (أطروحة دكتوراه في المحاسبة). الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

- محمّد عبد المنعم عفر، و أحمد فريد مصطفى. (1999) *الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظريّة والتّطبيق*. مصر: مؤسّسة شباب الجامعة.
- محمد عمر حماد أبو دوح. (2006). *ترشيد الإنفاق العام وعلاج وعجز ميزانية الدولة*. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- يسمينة لباني. (2009). *إنعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الإقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.
- يوسف شباط. (2010). *المالية العامة والتشريع المالي*. سوريا: كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق.

حمادي صديق & العقاب محمد / دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM)

ص: 1057 - 1076

الملحق: الهيكل الأساسي لمصفوفة الحسابات الاجتماعية

المجموع	08	07	06	05	04	03	02	01		الحساب
الطلب على المنتجات	صادرات	تكوين رأس المال الثابت والتغير في الأسهم	استهلاك الحكومة		استهلاك الأسر		الاستهلاك المتوسط	01	السلع	الإنتاج
مبيعات السلع								02	الخدمات	
إيرادات دخل العامل	صافي دخل العامل من ROW						إجمالي مدفوعات القيمة المضافة للعامل	03		عوامل الإنتاج
إيرادات الأسر الحالية	صافي التحويلات الحالية من ROW	العدالة والدخل المختلط	التحويلات الحالية للأسر	الأرباح الموزعة على الأسر	التحويلات بين الأسر	العدالة والدخل المختلط		04		الأسر
إيرادات المؤسسة الحالية	صافي التحويلات الحالية من ROW	فأنضج التشغيل	التحويلات الحالية للمؤسسات			فأنضج التشغيل		05		المؤسسات (الحسابات الجزئية)
إيرادات الحكومة الحالية	صافي التحويلات الحالية من ROW			ضرائب مباشرة	ضرائب مباشرة		صافي الضرائب على المنتجات	06		الحكومة ¹
إيرادات رأس المال	صافي تحويلات رأس المال من ROW	تحويلات رأس المال	المداخات الحكومية	مداخات المؤسسة	مداخات الأسر			07		حسابات رأس المال المدمجة
إجمالي الإيرادات من ROW		الرصيد الخارجي الحالي					واردات	08		باقي العام (حساب مشترك)
	إجمالي التفتحات من ROW	تفتحات رأس المال	تفتحات الحكومة الحالية	تفتحات المؤسسات الحالية	تفتحات الأسر الحالية	مدفوعات دخل العامل	تكاليف خدمات الإنتاج	عرض المنتجات		المجموع

¹ المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر